

السوق العقاري يسجل أدنى عدد صفقات في يونيو منذ 10 سنوات

«الدولي»: تراجع مبيعات العقار المحلي 10٪



www.kuwaiticonsultant.com

د. عبدالله فهد العبد الجادر

عيون كويتية على الخدمات الحكومية

الكثير منا يرى ويسمع على مر السنوات التهاون في تطبيق القوانين والتأخر في تنفيذها على المخالفين أصحاب بعض الشركات، وذلك أما بسبب البيروقراطية، أي طول الإجراءات وتعقيدها حتى تسقط قانونياً، أو بسبب الوساطة والتدخل الشخصي ممن يتنفعون لغرض النظر عن هذه المخالفات ومنها ما يلي:

- لا تزال سيارات شركات النظافة تنثر وتفرغ ما في داخل حاويات القمامة بشكل عشوائي، حيث يسقط معظم ما فيها في الشارع وهذا يؤدي إلى انتشار الأمراض والحشرات وتلوث البيئة.
- بناء وترميم المباني من سكن خاص وعمارات تجارية ينتج عنها الكثير من المخلفات، وهذه تؤدي إلى تلف الأرصفة والشوارع وتراكم المخلفات أمام البيوت والساحات.
- الحرائق المتكررة في سكن غير الكويتيين والعمارات الاستثمارية والتجارية والمخالفة لشروط السكن والأمن والسلامة أدت إلى خسارة في الأرواح من سكان هذه المباني واصابات بليغة لرجال الطافئ.
- الزحام في شوارع الكويت طوال العام وتلاحظها أكثر في شهر رمضان بسبب كثرة السيارات التي أصبحت تقارب أكثر من مليون سيارة وخاصة التي تجوب الشوارع طوال اليوم من اجرة جولة وغيرها.
- عدد المسافرين أثناء الصيف يقارب 500 الف مسافر، وهو ما يتوجب عليه انخفاض أحمال الكهرباء، ولكن جاء تصريح وزارة الكهرباء والماء أن الكويت شهدت ارتفاعاً في أحمال الكهرباء لم يسبق لها أن سجلتها، حيث وصل معدل الاحمال إلى 13,050 ميغاوات، متوقفاً أن تشهد البلاد خلال الفترة القادمة ارتفاعاً جديداً تتجاوز فيه الاحمال هذا الرقم، اذن لو الناس ما سافرت في الصيف شنو رايمك راج بصير.
- واعتقد هذا النوع من المخالفات لا تحصل في بعض الدول الخليجية ومعظم الدول الأوروبية لأنها تطبق القانون بحزم وبسرعة على المخالفين حتى لو كانوا من كبار الشخصيات، والمتنفعين يجب ردهم، لذلك أتمنى من حكومتنا عدم التهاون وسرعة تطبيق القوانين على الجميع، هذا اذا ارادت صحة المواطنين والمقيمين وبيئة نظيفة وشوارع خفيفة الزحمة وتجنب خسارة الأرواح بسبب الحرائق واصابات رجال الطافئ.

«الاستثمارات»: 4 ملايين دينار.. أدنى تداول بالسوق منذ عام 2000

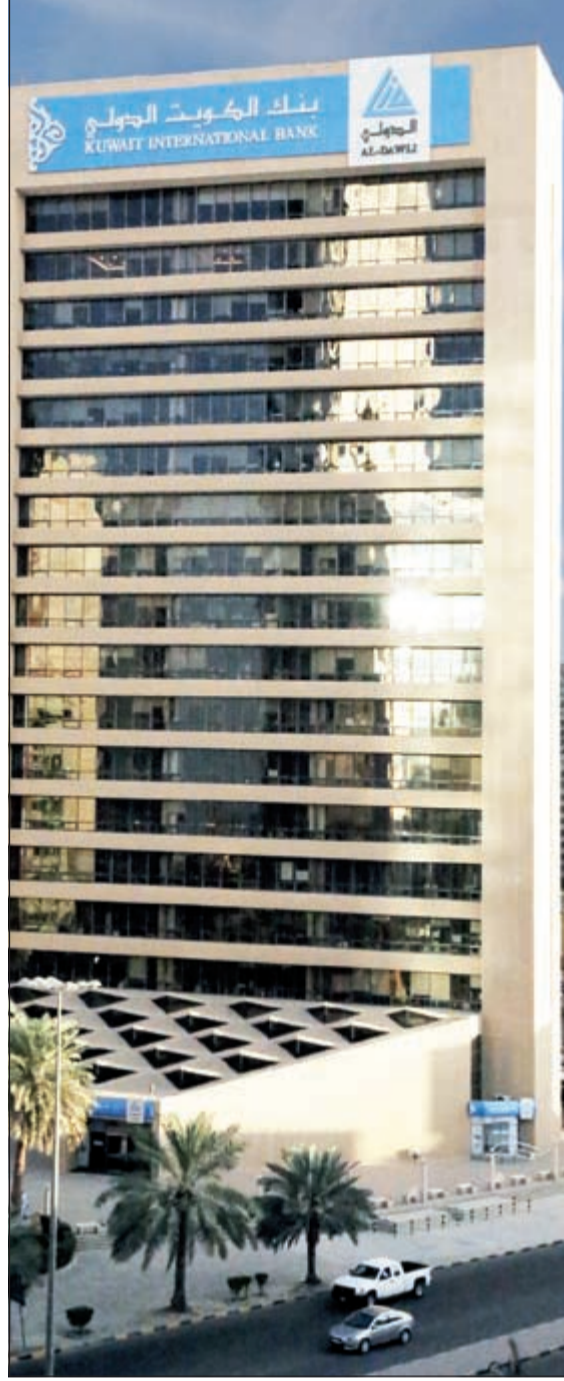
قال تقرير صادر عن شركة الاستثمارات الوطنية ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات الاسبوع على تباين في أدائه وذلك مقارنة مع أداء الاسبوع الماضي، حيث ارتفع المؤشر السعري بنسبة 0.02٪، في حين انخفضت المؤشرات الوزنية (الوزنية - مؤشر كويت 15 - NIC50) بنسب بلغت 0.6٪ و 1.0٪ و 0.9٪ على التوالي، فيما ارتفع المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 20.5٪ خلال الاسبوع ليبلغ 7.1 ملايين دينار بالمقارنة مع 5.9 ملايين دينار للاسبوع الماضي.

وأشار التقرير إلى ان السوق شهد أداء متواضعاً في بداية الاسبوع لتصل القيمة المتداولة إلى مستوى 4.11 ملايين دينار، وهي قيمة لم يشهدها السوق منذ 2000/11/14 التي بلغت حينها 4.09 ملايين دينار، وهذا الأمر يشير إلى حالة العزوف التي يعاني منها السوق الكويتي بشكل عام وخلال فترات الإجازة الصيفية بشكل خاص.

«بيتك كابيتال»: تراجع القيمة الإجمالية للسوق إلى 23.9 مليار دينار

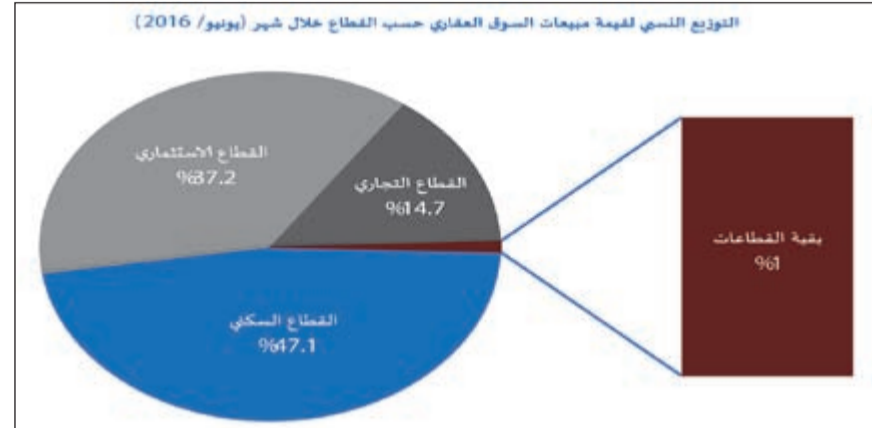
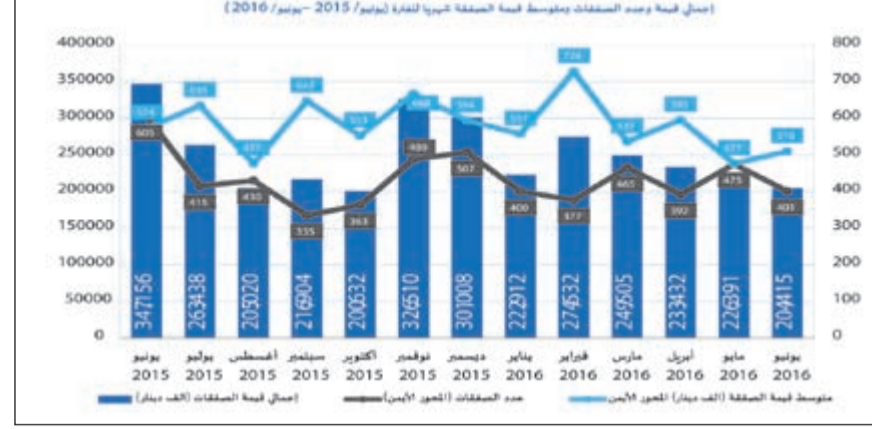
ذكر تقرير صادر عن شركة بيتك كابيتال التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) ان بورصة الكويت شهدت اسبوعاً مختلفاً في أداء المؤشرات، حيث أغلق المؤشر السعري عند 5,390.70 بزيادة هامشية قدرها 0.02٪ ليصل إلى 1,10 نقطة مقارنة مع الأسبوع السابق. كما شهد مؤشر المثني الاسلامي انخفاضاً آخر هذا الأسبوع بنسبة 0.95٪ ليغلق عند 499.28 خلال الأسبوع، في حين انخفض مؤشر الاسهم القيادية ومؤشر كويت 15 عند مستوى 797.67 نقطة بانخفاض 0.98٪ خلال الأسبوع.

ولفت التقرير إلى انتعاش اسواق الاسهم الرئيسية في الخليج في التعاملات المبكرة يوم الإثنين متعافياً من نتائج تصويت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، ومستثمري التجزئة المحليين وحصلت بعض المؤسسات على شراء أسهم في تراجع.



على أساس شهري، ليبلغ 292 صفقة فقط، وليبقى أقل من المستويات المسجلة في يونيو 2015 بنحو 31٪، كما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع ليبلغ 330 ألف دينار فقط، وليبلغ هذا التراجع نحو 20٪ مقارنة بالشهر المنصرم وما يقارب 2٪ مقارنة بشهر يونيو 2016.

ولفت التقرير إلى ارتفاع مبيعات القطاع الاستثماري بعد التراجع الذي شهدته في الشهر السابق، حيث بلغت نحو 76 مليون دينار، مرتفعة بنسبة 12٪ على أساس شهري، فيما تراجع مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع وبشكل ملحوظ بنسبة قاربت 40٪ مقارنة بالشهر الماضي وينفس النسبة على أساس شهري ليبلغ نحو 101 صفقة فقط، فقد ارتفع بنحو 84٪ على أساس شهري ليبلغ 754 ألف دينار، إلا أنه ما زال أقل بنسبة 25٪ من مستويات العام الماضي والمسجلة في نفس الشهر. وقال التقرير ان مبيعات القطاع التجاري



المحافظة	الحصة من إجمالي مبيعات السوق	الحصة من إجمالي عدد الصفقات
محافظة حوي	38.6%	31.4%
محافظة الأحمدية	28.2%	27.5%
محافظة العاصمة	14.3%	17.2%
محافظة مبارك الكبير	8.3%	8.3%
محافظة الفروانية	6.8%	8.1%
محافظة الجبراء	3.8%	7.5%

العشر سنوات السابقة) ويتابع الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء يونيو 2016 مع نظرائه من كل عام (شهر) يونيو من كل عام منذ 2007)، وذلك لبيان التغيير في مؤشرات السوق مع تحديد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر يونيو الحالي في المرتبة الثامنة (خلال

الماضية. ويتابع الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء يونيو 2016 مع نظرائه من كل عام (شهر) يونيو من كل عام منذ 2007)، وذلك لبيان التغيير في مؤشرات السوق مع تحديد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر يونيو الحالي في المرتبة الثامنة (خلال

الماضية. ويتابع الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء يونيو 2016 مع نظرائه من كل عام (شهر) يونيو من كل عام منذ 2007)، وذلك لبيان التغيير في مؤشرات السوق مع تحديد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر يونيو الحالي في المرتبة الثامنة (خلال

الماضية. ويتابع الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء يونيو 2016 مع نظرائه من كل عام (شهر) يونيو من كل عام منذ 2007)، وذلك لبيان التغيير في مؤشرات السوق مع تحديد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر يونيو الحالي في المرتبة الثامنة (خلال

امتداد العطلة الصيفية يزيد حدة تراجع مبيعات العقار

استمرت حالة الهدوء التي يشهدها القطاع العقاري نتيجة مجموعة من الظروف الاقتصادية بشكل رئيسي على المستويين المحلي والعالمي، كما زادت حدة التراجع لأسباب موسمية متمثلة بدخول شهر رمضان المبارك وبدء موسم العطلة الصيفية، ويتوقع للأثر الموسمي أن يؤثر على الشهرين القادمين أيضاً نظراً لامتداد العطلة الصيفية والعطل الرسمية للأعياد.

كما ما زال اقتناص الفرص الاستثمارية المواتية نظراً لتراجع مستويات الأسعار يساعد على تخفيف حدة التراجع في مستويات المبيعات، إلا أنها ما زالت بعيدة عن المستويات المسجلة في العامين الماضيين،

استمرت حالة الهدوء التي يشهدها القطاع العقاري نتيجة مجموعة من الظروف الاقتصادية بشكل رئيسي على المستويين المحلي والعالمي، كما زادت حدة التراجع لأسباب موسمية متمثلة بدخول شهر رمضان المبارك وبدء موسم العطلة الصيفية، ويتوقع للأثر الموسمي أن يؤثر على الشهرين القادمين أيضاً نظراً لامتداد العطلة الصيفية والعطل الرسمية للأعياد.

كما ما زال اقتناص الفرص الاستثمارية المواتية نظراً لتراجع مستويات الأسعار يساعد على تخفيف حدة التراجع في مستويات المبيعات، إلا أنها ما زالت بعيدة عن المستويات المسجلة في العامين الماضيين،



أفضل دول العالم في مستويات المعيشة

- 1 فنلندا (90 درجة):** قد يظن كثير من الناس ان الدول الإسكندنافية تسجل أعلى مستويات معيشية في العالم وقد جعلت فنلندا هذا الظن أمراً واقعاً.
- 2 كندا (89 درجة):** ما يميز كندا أنها دولة ثرية ويسكنها 35 مليون نسمة فقط وتشتهر بانها واحدة من أفضل البلدان رعاية لسكانها في الأرض. وقد سجلت كندا درجة متميزة فيما يخص الرعاية الصحية لكنها سجلت أيضاً أداء جيداً على معايير التعليم وتوفير الفرص.
- 3 الدنمارك (89 درجة):** تملك الدنمارك واحدة من أفضل مستويات سهولة الحركة الاجتماعية والمساواة في الدخل على مستوى العالم لذا لم تكن مفاجأة أن تأتي بين أعلى 3 بلدان بالقائمة. وسجلت درجة متميزة في معيار «الاحتياجات البشرية الأساسية» وكان مستوى الأداء في المعايير الأخرى جيداً أيضاً.
- 4 أستراليا (89 درجة):** يوجد ما يبرر سبب إقدام الكثير من الناس على الانتقال إلى أستراليا، فالبلد يتمتع بنظام تعليمي رائع ويوفر الكثير من فرص العمل ويتيح قدراً كبيراً من الحرية الشخصية. وكان أداء أستراليا في مسألة «التسامح والاندماج» متميزاً في المؤشر.

ذكر تقرير صادر عن «مؤشر التقدم الاجتماعي» ان الدول الإسكندنافية سجلت درجات مرتفعة في مستويات المعيشة، لكن ما أثار الدهشة هو أن البلدان القوية اقتصادياً جاءت في مراكز متأخرة، ما يدل على أن قوة الناتج المحلي الإجمالي للفرد لا تعني بالضرورة ارتفاع مستويات المعيشة. وتضمن القائمة المؤلفة من 20 دولة والتي أعدتها مؤسسة Social Progress Imperative فنلندا في المركز الأول تلتها كندا ثم الدنمارك وجاءت فرنسا والولايات المتحدة في المركزين الثامن عشر والتاسع عشر على الترتيب. واعتمد المؤشر على 3 معايير، يركز الأول على الاحتياجات البشرية الأساسية كالرعاية الصحية والسكن، ويهتم المعيار الثاني بوفرة مؤسسات الرخاء ومن أهمها التعليم والتكنولوجيا. ويتناول المعيار الثالث الفرص المرتبطة بالحقوق الشخصية وحرية الاختيار ومستويات التسامح العام، وجمع المؤشر بين المعايير الثلاثة ومنح كل بلد درجة من مائة، وفيما يلي ترتيب الدول وفقاً للمؤشر: